القائمة ضمت مشروعي جسر جابر ومحطة الزور وكسر إضراب «الكويتية» والعلاج في الخارج

بعد استجواب القلاف.. الجانب الرقابي يعود إلى الواجهـ

■ رولا: الوزير قام بالإجراءات اللازمة تجاه طيار «طائرة طهران» والموضوع انتهى ■ الصالح: نطلب استجلاء الحقائق حول كسر إضراب «الكويتية» ودور المسؤولين عن الحدث

■ الخرينج: كلام الإبراهيم واضح وصريح وخطير لكن لا يمنع حق المجلس في تشكيل لجنة تحقيق

علي الراشد مترئسا الجلسة

جانب من الجلسة

■ عبدالصمد: القضية سياسية والطيار أقلع بقرار من الحكومة التي تخلت عنه خضوعاً لمن كان يختطف الكويت

عبدالحميد دشتي يؤكد أهمية التحقيق في مشروعي جسر جابر ومحطة الزور

■ دشتي: نحن ممثلو الأمة ولسنا «بياعين خضار» ومن حقنا الاطمئنان إلى صحة العقود

■ الفيلكاوي: نتكلم عن أمر كارثي والطائرة كان من الممكن إسقاطها ولا يمكن التهاون في الموضوع

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

عاد الجانب الرقابي في مجلس الأمة إلى الواجهة بعد تقديم استجواب النائب حسين القلاف لوزير المواصلات أمس الأول، بتشكيل المجلس مجموعة من لجان التحقيق البرلمانية في مشروعات مهمة وقضايا تخص المواطن والأمن العام.

ووافق المجلس في جلسته أمس، على تشكيل لجنة تحقيق في تجاوزات مشروعي جسر جابر ومحطة الزور، وانتخب المجلس لعضوية اللجنة كلا من النواب خلف دميثير وعبدالحميد دشتي ويعقوب الصانع وناصر المري وعدنان المطوع.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة للتحقيق في قضية الطيار الكويتي الذي أقلع بطائرة الخطوط الجوية الكويتية الى العاصمة الايرانية طهران في 20 مارس 2012 ،ابان اضراب موظفي الكويتية، على ألا تتجاوز مدة عمل اللجنة ثلاثة أشهر.

وزكى المجلس لعضوية اللجنة النواب خليل الصالح وطاهر الفيلكاوي وبدر البذالي ونواف الفزيع ونبيل الفضل.

كما وافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل للتحقيق في «تجاوزات» ادارة العلاج بالخارج في وزارة الصحة للسنتين «2012/2011».

كما وأحال المجلس على الحكومة مشروع القانون في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولتيه الاولى والثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 34 عضوا من اصل الحضور وعددهم 38 عضوا فيما امتنع أربعة أعضاء عن التصويت.

وأشارت المذكرة الايضاحية للقانون الى اتفاقية «مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية» التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر 2000 والبروتوكولين المقترنين بها ويختص اولهما بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالاشخاص لاسيما النساء والاطفال فيما يختص الاخر بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

ولتسبب عدم اكتمال النصاب في عدم التصويت على برنامج عمل الحكومة بعد مناقشته، وطالب عدد من النواب خلال المناقشة الحكومة بتطبيق عملي وواقعي لبرنامجها وعدم الاكتفاء بالشعارات حتى يتلمس المواطن التنمية الحقيقية للبلاد ومن ثم نقل البلاد الى مركز مالي وتجاري.

وأشاروا الى ضرورة تضمين برنامج الحكومة جداول زمنية محددة للمشروعات التي ترغب الحكومة في تنفيذها وأرقاما واحصائيات اضافة الى التكلفة المالية لتلك المشروعات بما من شأنه تسهيل تنفيذ برنامجها وتمكين مجلس الامة من متابعة ومراقبة البرنامج.

وشددوا على ضرورة تقليص الدورة المستندية للمشروعات الحكومية والاستعانة بمتخصصين في اعداد البرنامج والخطط التنموية للنهوض بالبلاد والاهتمام بالبنى التحتية وحل مشكلة توفير أراض سكنية للمواطنين لاسيما انها مشكلة تؤرق الكثير من المواطنين.

ودعا فريق ثالث من النواب الحكومة الى الاهتمام في برنامجها بالتعليم والنهوض به في اشارة الى ان الكويت تحتل مرتبة متأخرة في الترتيب لناحية التعليم مقارنة ببقية دول العالم.

وأثنت مجموعة من النواب على برنامج عمل الحكومة لاسيما انه تضمن أغلب ما تم الاتفاق عليه في اللجنة المشتركة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية «لجنة الاولويات» وأن البرنامج لا يخالف الدستور او القانون.

افتتح نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج الجلسة التكميلية امس الاربعاء في تمام الساعة التاسعة صباحاً وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين عن الجلسة من دون اذن او اخطار.

التصويت على تقرير اللجنة التشريعية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

معصومة للمبارك: اتجزت اللجنة هذا التقرير ولو أردتم قراءة التقرير أو التصويت عليه.

وجرى التصويت على القانون في المداولة الأولى وكانت نتيجة التصويت كالآتي:

موافقة 33، امتناع 3، الحضور 36، موافقة.

وجرى التصويت على القانون في المداولة الثانية بعد الاستئناء وفق المادة 104 وكانت نتيجة التصويت كالتالي: موافقة 34، امتناع 4، الحضور 38، موافقة ويحال إلى الحكومة.

مناقشة طلب تشكيل لجنة تحقيق في الطيار الكويتي الذي اقلع بطائرة الخطوط الكويتية الى طهران في 2012/3/20 ألا تتجاوز عمل اللجنة ثلاثة أشهر.

رولا دشتي: الوزير المعني قام باجراءات تجاه الطيار والموضوع انتهى وغير محدد السياق لأن العبارات مطاطة، موضوع الطيار انتهى وعاد الى عمله فأطالب من مقدمي الطلب توضيح الأمر.

خليل الصالح: اسأل د.رولا أن تقرأ طلب تشكيل اللجنة، لاستجلاء الحقائق حول كسر الاضراب ودور المسؤولين عن الحدث وكيفية التعاطي مع الحدث، فمن وراء هذه الأمور، وعندما طار الطيار إلى طهران لعدم وجود اذن بدخول اجواء إيران فكان من الممكن أن تضرب بصاروخ.

يوسف الزلزلة: هذه القضية لا يمكن ان تمر مرور الكرام، فالموضوع به جانب أمني، ومعنى ذلك ان هناك خطرا كبيرا لولا رحمة الله، وهذا التحقيق مستحق، وكنت اتوقع ان تتلو الحكومة بياناً حول الحادث، وتحتاج الى معلومات دقيقة، ونحن مسؤوليتنا امن البلد، وهناك من يحاول بث الدسائس ولولا رحمة الله لتعرضت هذه الطائرة الى خطر ويكون لدينا كارثة خطيرة، ويجب محاسبة من تسبب في هذا الامر لأن هناك من أبلغ ايران ان الطائرة مخترقة وطارت من دون اذن، وارسل معلومة خاطئة واتمنى من النواب الا تمر هذه القضية مرور الكرام وإلا ستأتي قضايا مشابهة أكثر خطورة فهناك كثير من التساؤلات.

د.رولا دشتي: حريصون على ايصال المعلومات بكل شفافية الى الشعب لكن الوزير المعني غير موجود وكل المعلومات ستقدم الى لجنة التحقيق.

الخرينج: الموافقة على الاكتفاء بالمناقشة يرفع يده؟

عدم موافقة

عادل الخرافي: أنا على اتصال مباشر مع الوزير الأزيني، واثنقدت هذا الموضوع ليس على هذا الحادث، ولجنة التحقيق ستجعلنا على بينة، الوطنية ليست قوانين بل روح من الانسان لحب الوطن، نعم الطيار عاد الى عمله لكنه لا يشتغل، فيجب علينا التأكد من اين يقع الخلل وليست هناك مخالفة على الطيارين.

خالد الشليمي: هذا الاجراء الذي يتعلق بمرفق رسمي مهم في الدولة، طائرة تتجاوز القانون وطارت من دون مهمة ومن دون وجهة الى دولة وترفض الدولة استقبالها، كل ذلك ما الهدف منه هل هو كسر الاضراب أو خطورة ارتجالية قام بها البعض بإيعاز من آخرين، فالطيار لم يأخذ اذنا من المؤسسة او البرج او الطيران المدني، فقد خالف الإجراءات، كلنا نعلم عن هذه الحادثة وأولها الحكومة وهناك تقرير على مكتب الوزير ونطالب الوزير بعرضه على أعضاء المجلس، ايضا الاجراءات القانونية تمت مخالفتها وتجاوزها واوراق الطائرة الرسمية أخذها معه ولم يسلمها للأرض، يعني كل هذا هو بمثابة اختطاف للطائرة، نحن امام حادثة يتعين على الحكومة ان تقوم بتشكيل لجنة تحقيق، ويجب على الوزير تقديم وعرض التقرير على مجلس الامة وفق مسؤوليته السياسية، واذا الحكوم تقوم بتحبيذ كل شيء في الادراج ونصر على تشكيل لجنة تحقيق.

عبدالصمد: القضية ليست امنية فقط بل سياسية ففي هذه الفترة كانت هناك توترات وأزمات سياسية، وكان البلد مختطفا في ذاك الوقت، كانت هناك تعليمات للمسؤولين بكسر الاضراب، وطارت الطائرة الى السعودية اولا ثم يأتيها التوجيه الى ايران، وهناك مغزى من تغيير اتجاه الطائرة، ويجب ان تشكل لجنة للتحقيق والطيار الذي قام بالطائرة كان بقرار حكومي، وبعد ذلك الحكومة تخلت عنه ارضاء وخضوعا لمن كان يختطف الكويت في ذلك الوقت، المطلوب تحميل المسؤولية لمن شارك في هذا الحادث، كيف لا استطيع منع طائرة من الطيران من المطار؟!.

لا يوجد لدينا من يدير تلك الأزمات أين فريق عمل الأزمات، والمفترض ان نحمل الشخص الذي اساء الى الطيران المدني والى الكويت كل المسؤولية ارجو من اللجنة وأعضائها تتبع كثيرا من القضايا وتحميل من كان السبب في هذا الحادث سواء كان موظفاً أو وزيراً.

نبيل الفضل: اذا صمتنا عن الحادث فيهذا لن نستفيد من تجاربنا، نحن نريد لجنة تحقيق حيادية حتى لا تتكرر هذه القضية مع الى شخص آخر وهناك موافقة من الحكومة وأرجو التصويت على الموضوع وننتهي.

حسين القلاف: منهج الحكومة حيث انها طلبت التأجيل لمدة اسبوعين فلماذا؟! المفترض ان يكون التأجيل لتجهيز الاجوبة والمستندات والرد على الاستفسارات، وللاسف لم نجد شيئا اذن التأجيل كان للتسويف.

اين الوزير واين ضمائركم في حادث مثل ذلك ولدينا معلومات ان الوزير السابق كان يحرض الطيارين على الاحتراب، ولدينا معلومات على ذلك، وستكشف ذلك حتى يعرف من يقوم بأمر البلد كيف يتعامل وزراؤه مع الامور.

وما طار الطيار إلا ان يكون مستوفيا كل الشروط، والقضية بها بعد سياسي، يا حكومة اذا لم تشتغلوا صح فلا طبنا ولا غدا الشر، يجب ان يكون لديكم بيان.

طاهر الفيلكاوي: هل كسر الاضراب جريمة؟! هل الطيار ملزم أن يكون مع المضربين، هل كانت الإجراءات صحيحة عندما اقلع؟ المفترض ان تجهز، وهل ليس لها «منوفست»، واين كان التوجيه الأرضي؟ وهل أخذ اذن من المدرج والبرج؟! نحن نتكلم عن امر كارثي، وعندما نحدد طائرة غير آمنة كنا نتعامل معها بطرقنا الخاصة او بوسيلة اسقاطها، من ارسل البرقية الى ايران يجب التعامل معه كمجرم لانه كان يريد اسقاطها، يجب عدم التهاون مع هذا الموضوع، وتم توقيف الطيار واذا كان قد اذنب فيجب ان يحاسب، هو موجود بالشركة ولكنه لا يعمل.

عدنان المطوع: هناك موضيع مهمة احيلت الى لجنة المرافق واللجنة ستكون مشغولة بمواضيع مهمة.

مبارك النجادة: ارجو الابقاء على المقترح كما هو.

علي الراشد: هل يوافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق؟

موافقة

من يريد ترشيح اسمه في اللجنة ومدتها 3 اشهر، وترشح لعضوية اللجنة النواب: خليل

ناقشت المشاركة في أعمال مؤتمر اتحاد البرلمان الدولي

«تنفيذية» الشعبة البرلمانية عقدت اجتماعها برئاسة الراشد

الراشد ترأس اجتماع الشعبة البرلمانية

عقد الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية الكويتية علي فهد الراشد وذلك بحضور أمين سر الشعبة البرلمانية العضو يعقوب الصانع وأمين صندوق الشعبة البرلمانية العضو صالح عاشور وعضوى الشعبة البرلمانية كل من عادل الخرافي ومبارك النجادة وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري ومدير شؤون المنظمات في قطاع الشعبة البرلمانية سامي الشايع.

وجرى خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع المقدم للجنة ثم نظرت اللجنة التنفيذية للشعبة في جدول توزيع مجاميع الصداقة البرلمانية وتم تشكيلها حسب الجدول المعروض.

تم تداولت اللجنة ترتيب مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في أعمال المؤتمر الـ128 للاتحاد البرلماني الدولي والمقرر عقدة في الإكوادور في الفترة من 21 إلى 27 مارس المقبل.